مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . السبت 09 سبتمبر 2023

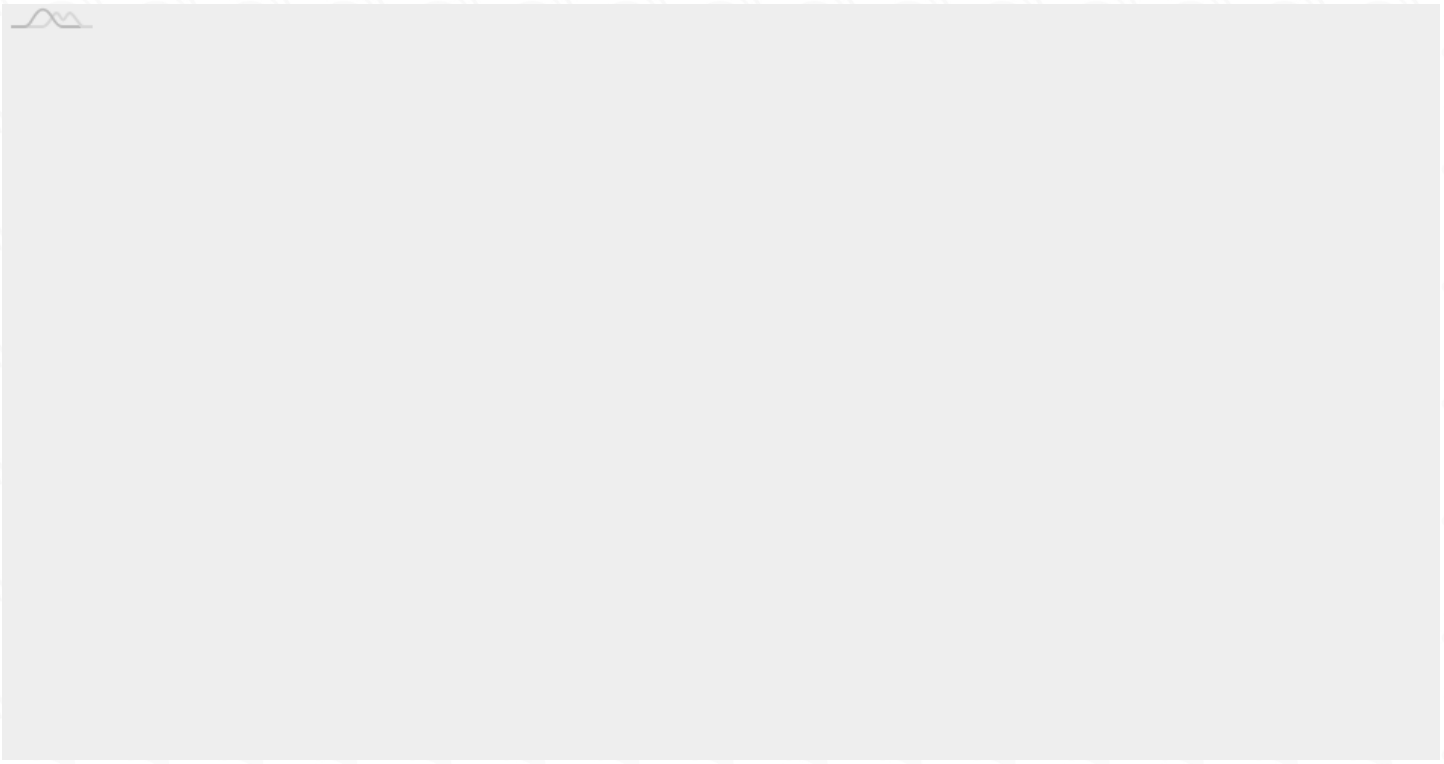

88 مليار دولار خلال 2022.. ارتفاع التبادل التجارى بين مصر ودول مجموعة العشرين

(اقتصاد . اليوم السابع)

أظهرت بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفاع قيمة الصادرات المصرية إلى دول مجموعة العشرين لتسجل 25.6 مليار دولار خلال عام 2022 مقابل 21.1 مليار دولار خلال عام 2021 بزيادة بلغت 4.5 مليار دولار، وبنسبة ارتفاع قدرها 21.1%، وبلغت قيمة الواردات المصرية من دول مجموعة العشرين 62.5 مليار دولار خلال عام 2022 مقابل 58.9 مليار دولار خلال عام 2021 بزيادة بلغت 3.6 مليار دولار، وبنسبة ارتفاع قدرها 6.1%.

وأشار الإحصاء إلى ارتفاع قيمة التبادل التجاري بين مصر ودول مجموعة العشرين لتصل إلى 88.1 مليار دولار خلال عام 2022 مقابل 80 مليار دولار خلال عام 2021 بزيادة بلغت 8.1 مليار دولار، وبنسبة ارتفاع قدرها 10.1%.

ارتفاع التبادل التجارى بين مصر ودول مجموعة العشرين

التبادل التجارى بين مصر ودول مجموعة العشرين

وجاءت تركيا على رأس قائمة أعلى عشر دول بمجموعة العشرين استيراداً من مصر خلال عام 2022؛ حيث بلغت قيمة صادرات مصر لها 4 مليارات دولار، وجاءت إيطاليا في المرتبة الثانية 3.4 مليار دولار، ثم السعودية 2.5 مليار دولار، ثم أمريكا 2.3 مليار دولار، ثم كوريا الجنوبية 2 مليارات دولار، ثم الهند 1.9 مليار دولار، ثم الصين 1.8 مليار دولار، ثم فرنسا 1.8 مليار دولار، ثم المملكة المتحدة 1.7 مليار دولار، وأخيراً كندا 959.5 مليون دولار.وتصدرت الصين قائمة أعلى عشر دول بمجموعة العشرين تصديراً لمصر خلال عام 2022؛ حيث بلغت قيمة واردات مصر منها 14.4 مليار دولار، وجاءت السعودية في المرتبة الثانية 7.9 مليار دولار، ثم أمريكا 6.8 مليار دولار، ثم روسيا 1.4 مليار دولار، ثم الهند 4.1 مليار دولار، ثم ألمانيا 4 مليارات دولار، ثم تركيا 3.7 مليار دولار، ثم البرازيل 3.6

مليار دولار، ثم إيطاليا 3.5 مليار دولار، وأخيرا فرنسا 2.2 مليار دولار.

رئيس خارجية النواب: مشاركة الرئيس قمة العشرين تعكس الحرص على تمثيل الاقتصاد المصري الواعد

(اقتصاد . أخبار اليوم)

أكد النائب كريم درويش- رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب ، إن مشاركة الرئيس عبد الفتاح السيسي، في قمة العشرين التى استضافتها الهند لها أكثر من دلالة، أولها العلاقات التاريخية والمتميزة بين مصر والهند والتي تتطور على المستوي الثنائي او بفعل عضوية البلدين فى تجمعات ومنظمات اقتصادية متخصصة مثل البريكس أو قمة العشرين أو حركة عدم الانحياز من أهمية لسياسة مصر الخارجية التى ترتكز على التوازن والتنوع فى علاقاتها الدولية.

ولفت درويش، فى تصريحات صحفية له اليوم إلى أن ثانى تلك الدلالات هو حرص مصر على تطوير المنظمات والمؤسسات المالية الدولية بشكل يتسق مع التزامات القوي المعنية بقضايا مبادلة الديون والتنمية المستدامة وقضايا مواجهة تغيرات المناخ والتحول للاقتصاد الأخضر.
وأكد رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب أن ثالث تلك الدلالات ، حضور الرئيس يعكس الحرص على تمثيل الاقتصاد المصري الواعد والقادر على أن يكون حلقة الوصل والاتصال بيين العالم والقارة الأفريقية والبوابة الرئيسة لتحقيق التنمية أفريقيا.

مصر تسدد 25.5 مليار دولار فوائد وأقساط ديون في 6 أشهر

(اقتصاد . سكاي نيوز عربية)

قال وزير المالية المصري، محمد معيط، إن مصر سددت 25.5 مليار دولار فوائد وأقساط ديون، في النصف الأول من العام الجاري، وذلك بحسب تصريحات أوردتها وكالة أنباء الشرق الأوسط، السبت.
وأوضح الوزير، الذي كان يتحدث في ندوة عن استضافة مصر لاجتماعات البنك الآسيوي للاستثمار في البنية

التحتية أواخر سبتمبر الجاري، أن بلاده سددت بشكل إجمالي 52 مليار دولار من أقساط وفوائد التمويلات المستحقة عليها، خلال العامين الماليين (2021-2022) و(2022-2023)، مضيفا أنهما "أكثر عامين مر فيهما العالم بتحد اقتصادي".
وأشار معيط إلى أن هذه القيم المسددة تأتي فضلا عن 22 إلى 23 مليار دولار من الاستثمارات قصيرة الأجل التي خرجت من مصر خلال الأعوام الماضية.

القاهرة تعوّل على حلول سياسية لأزماتها الاقتصادية

(اقتصاد . العربي الجديد)

أزمة شديدة تواجهها القاهرة حالياً مع قرب حلول موعد الانتخابات الرئاسية العام المقبل، في ظل أوضاع معيشية تتجه إلى مزيد من التدهور ولا يجد لها النظام الحاكم حلاً ناجزاً، خصوصاً أن علاقاته بحلفائه الرئيسيين، الذين طالما مدوا يد العون، سواء في الإقليم مثل الدول الخليجية، أو على المستوى الدولي كالولايات المتحدة، ليست في أفضل حالاتها.

كما يقترب أيضاً حلول موعد استحقاقات مالية على الحكومة المصرية، لصالح دائنين دوليين، مما دفعها إلى محاولة التوصل إلى اتفاقات معهم من أجل تأجيل أقساط الدين، وإعادة جدولتها، حسب ما أكدت مصادر لـ"العربي الجديد".

وتواجه الحكومة مأزقاً، خلال شهر سبتمبر/أيلول الحالي، وفي الربع الأخير من العام الحالي، وذلك مع حلول مواعيد سداد مجموعة من الالتزامات والاستحقاقات لصالح الدائنين، وسط عجز حاد في السيولة من النقد الأجنبي، بعد توقف الكثير من صفقات الاستحواذ الخليجية أخيراً، وكذلك عدم إجراء المراجعة الثانية من جانب صندوق النقد الدولي بشأن القرض الأخير، الذي وافق عليه الصندوق لصالح الحكومة.
وكشفت مصادر رسمية مصرية لـ"العربي الجديد"، عن دخول الحكومة أخيراً مفاوضات مع صندوق النقد الدولي وبعض الدائنين، من أجل إعادة جدولة الديون المستحقة خلال الأشهر القليلة المقبلة، في ظل عدم قدرة الخزانة المصرية على الوفاء بها في مواعيدها.

وبحسب المصادر، فإن الحكومة ممثلة في وزارتي المالية والتعاون الدولي، بدأت منذ نهاية أغسطس/آب الماضي مفاوضات مكثفة مع صندوق النقد الدولي، من أجل جدولة التزامات وأقساط مستحقة للصندوق خلال الفترة الربع الأخير من العام الحالي.

مفاوضات مصرية لجدولة الديون
وبحسب مصدر تحدث لـ"العربي الجديد"، فإن الحكومة المصرية "بدأت، بموازاة المفاوضات الجارية مع صندوق النقد الدولي، مفاوضات أخرى مع عدد من الدائنين، لجدولة الأقساط والفوائد المستحقة على الديون المصرية".

ولفت المصدر إلى أنه "على الرغم من سعي الحكومة المصرية إلى تأجيل أقساط الدين، إلا أن هناك سيناريوهات أخرى إذا فشلت في التأجيل، منها بيع شركات حكومية رابحة مثل الشرقية للدخان، وذلك أحد الحلول المطروحة حالياً، لا سيما مع إحجام الشركاء والحلفاء الخليجيين، عن الاستثمار في مشروعات أخرى كما كان يحدث سابقاً".

وأوضح المصدر أن "القاهرة في إطار محاولاتها للمحافظة على سمعة اقتصادها، وقبل الدخول في المفاوضات الأخيرة من أجل إعادة جدولة الالتزامات المستحقة، عكفت على تدبير 250 مليون دولار مستحقة للصندوق لسداد شريحة من اتفاقية الاستعداد الائتماني البالغة قيمتها 5 مليارات دولار، كانت قد أبرمتها في عام 2020 كبادرة حسن نية قبل انطلاق المفاوضات الجديدة".
وكانت وكالة "موديز" قد أعلنت في 11 أغسطس الماضي، عن استمرار وضع التصنيف الائتماني السيادي لمصر بالعملتين المحلية والأجنبية والنظرة المستقبلية، تحت المراجعة السلبية، لمدة ثلاثة أشهر إضافية، وذلك تمديداً للفترة التي أعلنتها في مايو/أيار الماضي.

في غضون ذلك، كشف مصدر دبلوماسي مصري في واشنطن لـ"العربي الجديد"، عن أن الأمور "لا تزال معقّدة بشأن التسهيلات المطلوبة والموجهة من جانب الحكومة المصرية لإدارة صندوق النقد". وقال إن "هناك حالة من التشدد بعدم التجاوب مع التسهيلات المطلوبة من جانب الحكومة، قبل تنفيذ الاشتراطات المحددة".

وأوضح أنه "تم إبلاغ مسؤولي الحكومة المصرية، بالتمسك بضرورة تحقيق المرونة في سعر صرف العملة المحلية في مقابل الدولار". وأوضح المصدر أنه "على الرغم من تأكيدات الحكومة المصرية خطورة خطوة تحرير سعر الصرف على الأوضاع الاجتماعية والسياسية، إلا أن الصندوق لم يقتنع بالمبررات المصرية".

وتحاول الحكومة المصرية الصمود، إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة في وقت لم تحدده بعد في العام المقبل، للإعلان عن قرارات اقتصادية قاسية، من أجل إعادة الاتزان الاقتصادي، على الرغم مما قد تسببه تلك القرارات من غضب شعبي في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية.

من جهته، كشف مصدر آخر عن أن "الفترة السابقة شهدت مفاوضات بين محافظ البنك المركزي حسن عبد االله، وبعض الجهات السيادية التي تملك استثمارات في الخارج، بهدف جلب سيولة دولارية لتجاوز المأزق الراهن، وهو الأمر الذي لم يلقَ قبول تلك الجهات".
أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في القاهرة، سعيد صادق، اعتبر في حديث لـ"العربي الجديد" أن "مصر مهمة استراتيجياً بسبب قناة السويس، ويمر فيها نحو 14 في المائة من تجارة العالم، وتعرّضها لأي فوضى يزيد من الهجرة غير النظامية القادمة من شمال أفريقيا، وربما الإرهاب".

وأضاف أن "ما يساهم في ذلك هو ضعف المعارضة المصرية وعدم قدرتها على أن تقدم مرشحاً رئاسياً تتحد خلفه، يكون بديلاً عن الرئيس عبد الفتاح السيسي، أو حتى برنامجاً يحل مشاكل مصر من ديون، وسد النهضة، وفساد". وتابع "كذلك تفضّل القوى الخارجية الاستقرار على الفوضى مجهولة العواقب، ولذلك ستساعد في النهاية القاهرة لمنع تدهور وانهيار الأوضاع الاقتصادية".

تأجيل الإجراءات الاقتصادية
أما الباحث عمار فايد، فقال في حديث لـ"العربي الجديد": "لا أدري إذا كان شركاء السيسي يستطيعون المشاركة في تخفيف أزمة الديون الخارجية أم لا، لكن من الواضح أنهم يضغطون عليه، وهو أجّل الإجراءات الاقتصادية التي يجب عليه اتخاذها إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية المقبلة".

وتابع: "أما الغرب فيريد التزاماً باتفاق صندوق النقد، والسيسي لا يستطيع إكمال شروط صندوق النقد المفترض القيام بها، فأجّلها إلى ما بعد الانتخابات، مثل رفع الدعم أكثر وتعويم العملة المحلية، وستكون تبعات ذلك قاسية أكثر من المرات الماضية".

وعن تأثير الأزمة على الأوضاع السياسية الداخلية، قال فايد إن "هناك الكثير من الانتقادات، وهناك من يرى داخل النظام أنه لا ينبغي افتعال أي أزمة من النظام، لتجنب زيادة الضغط السياسي الداخلي عليه"، مشيراً إلى أنه "في المدى القريب، يوجد حلان لدى النظام، اللجوء إلى الاحتياطي النقدي، أو تنفيذ صفقة بيع كبيرة تكون مفاجئة من الأصول التي كان التقدم فيها يسير ببطء، حتى يتم توفير سيولة مباشرة. غير أن كل هذه الحلول مؤقتة، ولن يحدث التغيير الكبير إلا بعد الانتخابات الرئاسية المقبلة".

وتابع فايد: "الأزمة ليست حسابات اقتصادية، بل هناك قرار سياسي، إما أن تتخلف الدولة عن السداد، أو تطلب بشكل رسمي إعادة توزيع ديونها، في حال عجزها عن السداد، ولكننا بعيدون عن ذلك على الرغم من كل الضغوط المحيطة".

وفي السياق، قال المساعد السابق لوزير الخارجية المصري، السفير عبد االله الأشعل، لـ"العربي الجديد" إنه "في حال فشلت مصر في سداد ديونها في مواعيدها، سيجتمع الدائنون ويعلنون إفلاس مصر، وهذا نتيجة سوء الإدارة والعبث في البلاد".

وأضاف أن "الحل الوحيد أن يترك الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة، ويعلن خلفه أن قرارات الاستدانة اتخذت بلا حسابات مناسبة. أما الترشح مرة أخرى، فمعناه زيادة الأعباء علينا، ويجب أن يضحي الرئيس بنفسه في سبيل مصر التي تورطت في الديون والأزمات بسببه، لأن صرف القروض على بناء الطرق والجسور والمدن الجديدة لم يأت بمشاريع إنتاجية".

بروتوكول تعاون بين الجيش ووزارة التعليم في مصر لـ"تنمية روح الولاء"

(تعليم وجامعات . العربي الجديد)

وقعت قيادة قوات الدفاع الشعبي والعسكري في الجيش المصري، اليوم السبت، بروتوكولاً للتعاون مع وزارة التربية والتعليم، بهدف تطبيق نظام "التأسيس العسكري" لعدد 100 مدرسة من مدارس التعليم الفني، بداية من العام الدراسي الجديد (2024-2023)، بدعوى حرص القوات المسلحة على تبادل الخبرات العلمية والعملية، وتنمية روح الولاء والانتماء للتلاميذ من مختلف المراحل الدراسية.

وبحسب بيان للجيش المصري، فإنّ البروتوكول يستهدف تطوير المنظومة التعليمية، من خلال برامج علمية وتدريبية متطورة، فضلاً عن تسخير كافة الإمكانيات لتحقيق أقصى استفادة علمية لكلا الجانبين.
وبدأت مراسم البروتوكول بكلمة لقائد قوات الدفاع الشعبي والعسكري، اللواء وليد حامد الحماقي، أكد خلالها دعم القيادة العامة للقوات المسلحة لتعزيز أوجه التعاون، وتعميق روح الولاء والانتماء لدى أبناء الوطن، مشيداً بالتنسيق المستمر بين الجيش ووزارة التعليم، في ما يخص برامج التعاون المشتركة التي تعتمد على أحدث النظم.

ووفقاً للبيان، أعرب وزير التربية والتعليم، رضا حجازي، عن سعادته بالتعاون الوثيق بين الوزارة والقوات المسلحة، مشيداً بالانضباط والولاء والانتماء الذي لمسه عند زيارة عدد من المدارس الفنية التي تطبق التأهيل العسكري، باعتبار أن الولاء والانتماء أحد الأهداف الاستراتيجية للوزارة، وكذلك رؤية "مصر 2030".

وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قد شهد، في 3 إبريل/ نيسان الماضي، اختبارات المعلمين المتقدمين للالتحاق بوظائف مدنية في وزارة التربية والتعليم، في مقر الكلية الحربية، بحضور وزير الدفاع الفريق محمد زكي، ومدير الأكاديمية العسكرية الفريق أشرف سالم.

وبات الجيش المصري مسؤولاً عن تدريب واختبار كل المتقدمين للوظائف العامة في الجهاز الإداري، وإخضاعهم لدورات حول "مقتضيات الأمن القومي"، بناءً على تعليمات مباشرة من السيسي. ويبدو أن ذلك يأتي بهدف التأكد من ميولهم السياسية تجاه السلطة الحاكمة، وعدم تسرب أي معارضين لها في جهاز الدولة.

مصر تتابع تداعيات سرقة قطع أثرية من المتحف البريطاني

(سياسية . جريدة الشرق الأوسط)

أعلنت وزارة السياحة والآثار المصرية (السبت) أنها تتابع تداعيات سرقة بعض القطع الأثرية من المتحف البريطاني في لندن.

وأعلن المتحف البريطاني، أحد أشهر المعالم السياحية في لندن والذي يحتوي على حجر رشيد الذي فك شفرة اللغة الهيروغليفية لقدماء المصريين، الشهر الماضي أنه فصل أحد موظفيه بعد اكتشاف سرقة مقتنيات من مخزن بالمتحف يعود تاريخها إلى القرن 15.

وفي أواخر أغسطس (آب)، استقال مدير المتحف البريطاني بعد اعترافه بفشل التحقيق في سرقة القطع الأثرية.

وقالت وزارة السياحة والآثار المصرية في بيان إنها على تواصل مستمر مع الجانب البريطاني وإدارة المتحف البريطاني لمعرفة تفاصيل القطع التي سُرقت، وحقيقة تبعيتها لأي إدارة أو جناح بالمتحف. وأضاف البيان أن الوزارة في انتظار نتائج التحقيقات.

ويضم المتحف البريطاني قسماً كبيراً للآثار المصرية، ومن بينها حجر رشيد.

واستردت مصر منذ عام 2014 أكثر من 30 ألف قطعة أثرية خرجت من البلاد بصورة غير شرعية، منها تابوت الكاهن نجم عنخ عام 2019 من متحف متروبوليتان، وتابوت الكاهن عنخ إن ماعت، المعروف بالتابوت الأخضر، في وقت سابق من العام الحالي من متحف هيوستن بالولايات المتحدة، ورأس مومياء و14 قطعة من باريس، ورأس الملك رمسيس الثاني من سويسرا قبل نحو شهرين.

مصر: لإفريقيا أهداف محددة منها معالجة أزمة الديون

(سياسية . الأناضول)

أعلنت مصر، السبت، أن للقارة الإفريقية أهدافا محددة منها معالجة أزمة الديون ودفع التكامل الاقتصادي وتأمين الغذاء.

جاء ذلك خلال كلمة للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، بقمة العشرين في نيودلهي بالهند، عقب إعلان انضمام الاتحاد الإفريقي "عضوا دائما" بالمجموعة.

وقال: "يبرز دور مجموعة العشرين، لاسيما على صعيد معالجة اختلالات الهيكل المالي العالمي، مع وضع حلول مستدامة للمشاكل الهيكلية التي تواجهها الدول النامية، خاصة فيما يتعلق بتنامي إشكالية الديون، وتضاؤل جدوى المعونات التنموية".

وأضاف: "وضعنا في إطار تشرفي بتولي رئاسة اللجنة التوجيهية لرؤساء دول وحكومات وكالة الاتحاد الإفريقي للتنمية 'النيباد'، بالتشاور مع أشقائنا الأفارقة، أهدافا محددة لدعم دولنا".

وتركز تلك الأهداف، بحسب الرئيس المصري، على "دفع التكامل الاقتصادي القاري، وتأمين الغذاء، وكذلك معالجة أزمة ديون القارة".

وأكد السيسي أن ذلك "يعزز من قدرات القارة على الإسهام في المنظومة العالمية، سياسيا واقتصاديا".

وأشاد بـ"تعزيز التمثيل الإفريقي بمجموعة العشرين"، معربا عن "ترحيب مصر بالانضمام المستحق للاتحاد الإفريقي إلى عضوية المجموعة".

والسبت، حجز الاتحاد الإفريقي، وهو تكتل قاري يضم 55 دولة، مقعده رسميا "عضوا دائما" في مجموعة العشرين، بدعوة من رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، الرئيس الحالي للقمة المنعقدة في نيودلهي.

وقبل إعلان انضمام الاتحاد الإفريقي، ضمّت مجموعة العشرين 19 دولة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، ويمثل أعضاؤها نحو 85 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وأكثر من 75 بالمئة من التجارة العالمية.

وفي يوليو/ تموز الماضي، أعلنت روسيا "إلغاء ديون إفريقية بقيمة 23 مليار دولار"، مؤكدة أن "90 بالمئة من ديون دول القارة تمت تسويتها، ولم يعد هناك ديون مباشرة، سوى بعض الالتزامات المالية".